الفصل الثانى

المفضل وقضايا الخلاف النحوي

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : المنهج العام للسخاوي في المفضل .

المبحث الثانى : منهجه في الاحتجاج .

المبحث الأول

المنهج العام للسخاوي في المفضل

سار السخاوى على طريقة الزمخشرى فى ترتيب الكتاب وتبويبه دون تقديم أو تأخير ، كما ضمن الكتاب أبواب النحو والصرف .

كان السخاوى قبل شرحه لنص الزمخشرى يذكر النص كاملاً ثم يبدأ فى شرحه .

إذا ذكر الزمخشرى تعريفا تناوله السخاوى بالشرح والتحليل والتعليل ، ويهتم السخاوى بذكر القدامى من النحويين فى القضية النحوية ، كسيبويه والأخفش وأبى على الفارسى وغيرهم ، وربما ذكر المسألة بقوله : قال البصريون كذا ، أو قال الكوفيون كذا ، وربما ذكر الرأى وقال عنه : وقال بعض النحويين [1] كذا ، أو قال بعض العلماء [2] : كذا .

كان يسوق الآيات القرآنية ، والأبيات الشعرية ، ويفسر المفردات فى البيت الشعرى ويذكر المناسبة .

وإذا ذكر المثل العربى ذكر مناسبة وروده وسببه ، ولقد التزم منهجًا متوسطًا بين الإيجاز والتطويل وقد نبه على منهجه فى أول المقدمة .

أما ابن يعيش فقد كان أكثر إطالة ، وشرحه أشمل الشروح ؛ إذ إنه كان يستعرض كل ما ورد فى نص الزمخشرى ، ويعلق عليه بالشرح والتفصيل ويعتنى بذكر الخلاف النحوى .

أما ابن الحاجب فى شرحه المسمى «الإيضاح» ، فكان أكثر الشروح إيجازًا فى

---

(١) المفضل للسخاوى ٢/ ٩٢، ٩١ .

(٢) السابق .

عرضه لمتن المفصل وأكثرهم اختصارا فى شرحه . ولم أره شرح بيتا من الشواهد الشعرية ، أو فسر مفردة فى بيت أو عنى بمناسبة شاهد ، وإنما كان يكتفى بإيراد الشاهد من غير أن يعرض لفحواه أو أن يفسر ما غمض من معانيه ، وكان أشد هؤلاء الشراح مخالفة للزمخشرى ؛ إذ تعقب شرحه المفصّل وخالفه مخالفة شديدة وناقشه فى كثير من آرائه ، واعترض عليه فى كثير من حدوده وتعريفاته [١] ، وليس هذا بمستغرب عليه إذا علمنا أنه كان عالما بأصول الفقه [٢] ، فهو صاحب كتاب «منتهى الوصول والأمل فى علمى الأصول والجدل» .

وأمّا السخاوى فكان أسلوبه أدبيًّا بعيدًا عن التكلف ، أقرب إلى السهولة والوضوح فى عرض الأفكار ، ومناقشتها بشكل منظم ومنسق مع الإفراط فى عرض الأبيات الشعرية والتعليل وعدم التكرار . وربما ذكر الشاهد والبيت الذى قبله والبيت الذى بعده ، وأول أبيات القصيدة [٣] .

موقف السخاوى من الزمخشرى :

الزمخشرى أبرز النحاة الذين جاؤوا بعد أبى على الفارسى ، ومن الذين مزجوا بين المذهبين مع نزعة عاطفية للجانب البصرى . يقول الدكتور شوقى ضيف : « وإذا أخذنا نتعقب آراءه وجدناه يمثل الطراز البغدادى . الذى رأيناه عن الفارسى وابن جنى ، فهو فى جمهور آرائه يتفق ونحاه البصرة [٤] .

وهو ليس فى جملة آرائه مع البصريين فحسب بل يَعُدُّ نفسه منهم بصراحة نحو

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٧٩، ١٨٠ .

(٢) هو العلم بالقواعد التى يتوصل بها إلى استنباط لأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية .
انظر كتاب : منتهى الوصول والأمل فى علمى الأصول والجدل لابن الحاجب ٢/ تصحيح / السيد محمد بدرالدين النعسانى الحلبى ط . مطبعة الحلبى ـ القاهرة ط . الأولى ١٣٢٦هـ .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٤) المدارس النحوية صـ٢٨٤ .

قوله : «ذهب أصحابنا البصريون» وعند أصحابنا البصريين [١] .

ولذلك نراه يتبع فى أكثر آرائه البصريين ، وقد يتفق مع الكوفيين لكن قليل ، وله آراء خاصة ينفرد بها ، وأما السخاوى فكعادته مع بقية النحاة يتبع الدليل الأقوى . ولكنه فى الوقت نفسه يقدم رأى سيبويه وكثيرًا ما كان يصحح رأى الزمخشرى ويصفه بشيخنا أو جار الله ، أو أبي القاسم ، من ذلك أن الزمخشرى أجاز دخول الباء فى خبر «ما» على لغة أهل الحجاز . إنما يصحح على لغة أهل الحجاز .

ويعلق السخاوى على كلام الزمخشرى معللا صحة مذهبه قائلا : « هذا كلام صحيح لأن الباءَ إنما دخلت لتوكيد النفى فى خبر «ليس» فدخلت فى خبر «ما» حين شبهت بليس لتأكيد النفى أيضا ، واستدل بعضهم على أن الأصل أن تدخل الباء فى خبر «ليس» وأن «ما» فى ذلك محمولة عليها بأن الأصل فى حروف الجر أن توصل الأفعال إلى الأسماء فدخل فى خبر «ليس» يقويها ، فأمَّا لغة بنى تميم ، فليس لـ«ما» خبر إنما خبر المبتدأ و«ما» فى لغتهم دخل على المبتدأ والخبر ولم يعمل شيئًا ، وكان الأصل زيد قائم ، ثم دخل النفى على الجملة فقيل ما زيدُ قائم . فلو جاز على لغة تميم ما زيد بقائم لجاز زيدُ بقائم ، وذلك لا يقال ، إلا أن الأخفش أجاز أن يقال : زيد قائم . قال : لأن الخبر مثل المبتدأ ، فإذا جاز زيادتها فى بحسبك زيد ، يريدون حسبك زيد ، جاز زيادتها فى الخبر ، واستدل الأخفش على ما ذهب إليه بقوله تعالى : ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس:٢٧] .

فأما قولهم : بحسبك زيد ، فهو شاذ ، والشاذ لا يقاس عليه ، وأما قوله تعالى : ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى:٤٠] ، فليس بمبتدأ ، بل هو خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وجزاءُ الذين كسبوا السيئات جزاءُ سيئة بمثلها ، أى : جزاؤهم أن تجازى

---

(١) المفصل للزمخشرى صـ١٣ ، ١٣٥ .

سيئة بمثلها .

وقال أبو على : « مَنْ رفع الخبر لم يجوّز دخول الباء ، ومع هذا فإن الباء موجودة فى الخبر فى شعر بنى تميم » [١] .

كما اختار مذهب الزمخشرى فى فتح النون من «شتان» وأنه اسم فعل ، وأنه مفرد قال : « وأجاز الفراءُ كسر نون «شتان» وجعله مثنى ، ويلزمه أن يقول : شتين وينصب ويجر ولا قائل به » [٢] .

وكان يقدم كلام سيبويه وكثيرًا ما يستدل على اختياره بل ويدافع عنه .

كما يستدل بكلام أبى على الفارسى أحيانًا . ويهتم باللغة كثيرًا . وبالقراءات أيضًا .

يقول فى ياء الإضافة : « وياءُ الإضافة مفتوحة ، يعنى بعد الألف ، نحو : عصاى وقفاى ومحياى ، وكذلك تكون أَبدًا إذا كان قبلها ساكن ، وأصلها فى كل حالٍ؛ لأنها اسم ، ولا يكون الاسم حرفًا واحدًا إلا وهو متحرك ؛ لأنه إذا كان على حرف واحدٍ وأسكن اختل ، إلا أن ياء الإضافة لما اتصلت صارت كأنها بعض حروف الكلمة فجاز فيها الإسكان .

وقرأ نافع [٣] «ومحياىْ» [٤] فأسكن الياء فى الوصل . قال أبو على : «وهو شاذ عن

---

(١) المفضل للسخاوى ٢/ ٨٢٧ .

(٢) المفضل شرح المفضل للسخاوى ٣/ ٢٩٣ .

(٣) هو : نافع بن عبدالرحمن بن أبى نعيم ، أصفهانى الأصل ، إمام دار الهجرة فى القراءات ، والعربية ، وكان إذا تكلم شم من فيه رائحة المسك ، فقيل له فقال : رأيت النبى فى المنام يقرأ فى فىَّ ، ولد سنة ٧٠هـ ، وتوفى سنة ١٦٩هـ ، سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٣٦ ، وفيات الأعيان ٥/ ٣٦٨ ، الوافى شرح الشاطبية صـ١٧ .

(٤) ينظر : الإتحاف صـ٢٧٩ ، والوافى فى شرح الشاطبية للشيخ عبدالفتاح القاضى صـ٣٦٩ ط . الخامسة ١٩٩٩م مكتبة الوادى .

القياس والاستعمال» .

قال : أى : السخاوى ووجهه أن بعض البغدادين حكى : التقت حلقتْا البطان . وحكى غيره : (ثلثا المال) ومثل : ذلك ما حكاه يونس : اضربانْ زيدًا .

وأنكر سيبويه هذا . قلت ــ يعنى السخاوى : وروى ذلك عن نافع قالون [١] والمشهور عن ورش [٢] الفتح ، قال عبدالصمد بن عبدالرحمن : أمرني ورش أن أنصبهما وقال : هو أقيسُ فى النحو . والإسكان أيضًا مروى عن ورش عن نافع ، ويجوز أن يقال : إنه أجرى الوصل مجرى الوقف . وقد قرأ حمزة والأعمش [٣] ويحيى بن وثاب [٤] ـ «مصرخَّيِ» بالكسر ، وقال القاسم بن معنا [٥] هو صواب . وقال قطرب [٦] : « هى لغة بنى يربوع يزيدون على ياء الإضافة ياءً» [١] .

---

(١) هو : عيسى بن مينا ويكنى : أبا موسى ، ولقبه شيخه نافع بذلك لجودة قراءته ، فإن قالون بلغة الرومية جيد ، وكان أصم لا يسمع البوق ، وإذا قرئ عليه القرآن يسمعه ، ولد سنة ١٢٠هـ ، توفى سنة ٢٢٠هـ . طبقات الفراء ١/ ٦١٥ ، شذرات الذهب ٢/ ٤٨ .

(٢) هو : أبو سعيد عثمان بن سعيد المصرى ولقبه شيخه بذلك لشدة بياضه ، ولد بمصر سنة ١١٠هـ ، رحل إلى المدينة فقرأ على نافع عدة ختمات ثم رجع إلى مصر واقرأ الناس مدة طويلة ، وتوفى بمصر سنة ١٩٧هـ . معرفة القراء الكبار ١/ ١٥٢ ، طبقات القراء ١/ ٥٠٢ .

(٣) هو : الأعمش سليمان بن مهران ،ت . ١٤٨هـ ، الإمام العالم ، أبو محمد الأسدى ، رأى أنسًا ، وقرأ القرآن على يحيى بن وثاب ، وقرأ عليه حمزة الزيات ، قال يحيى القطان هو علامة الإسلام . تاريخ بغداد ٩/ ٣ ، سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٢٦ .

(٤) هو : يحيى بن وثاب الأسدى ، ت . ١٠٣هـ ، كوفى قارئ ، أحد الأعلام ، روى عن ابن عباس ، وقال الذهبى : ثبت أنه قرأ القرآن كله على عبيد بن نقيلة صاحب علقمة كل يوم آية . طبقات الفراء ٢/ ٣٨٠ ، طبقات ابن سعد ٦/ ٢٩٩ ط . دار صادر ، بيروت بدون .

(٥) هو : القاسم بن معن بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود النحوى القاضى الكوفى ، ت . ١٨٨هـ ، كان القاسم من أشد الناس تنقيبا فى الآدب كلها ، وكان ينظر فى الحديث ، وكان عالمًا بالفقه ، والحديث ، والشعر ، والنسب . إنباه الرواة ٣/ ٣٠ ، معجم الأدباء ٥/ ٣ ، بغية الوعاة ٢/ ٢٦٣ .

(٦) هو : محمد بن المستنير أبو على نحوى عالم باللغة والأدب ، من كتبه : معانى القرآن والنوادر . ينظر :=

وقال : « وتقول فى المؤنثة : أنت تفعلين . فالياء ضمير المؤنث وزعَم الأخفش أنها أى الياء فى تفعلين ـ علامة التأنيث ، وأن الضمير مستكن كما فى المذكر ، وذلك عن أصحاب سيبويه لا يصح » [٢] .

وقال أيضًا : « وتقول فى الغائب : ضربه ، ورأيته » .

قال الزجاج : « الاسم الهاء وحدها ، وإنما زيدت تقوية للهاء لتخرجها من الخفاء إلى الظهور ، والدليل على ذلك سقوطها فى الوقف ، وعند اتصالها بالميم ، وتقول فى المؤنث : رأيتها . فقيل : الهاء وحدها هى الاسم وزيدت الألف بعدها فرقا بين المذكر والمؤنث ، ولم يسبقها فى الوقت كما سقطت الواو؛ لأن الألف أخف من الواو ، وقيل : إن الهاء والألف فى رأيتها هما الاسم بدليل أن الألف لا تسقط فى الوقف .

وقال سيبويه : « الواو فى المذكر بمنزلة الألف فى المؤنث » [٣] .

وتعرفنا من خلال النصوص السابقة ـ على مدى تحرر السخاوى من التعصب المذهبى ذلك أن تبعية العالم لمذهب من المذاهب تجعله يصرح بانتسابه إلى ذلك المذهب ويتعصب إليه ، ويلتمس الأدلة المختلفة كى يقوى مذهبه الذى ينتمى إليه ويضعف المذهب المخالف .

فحينما يشرح عبارة الزمخشرى يمتنع عن استعمال عبارة الانتماء التى يستعملها الزمخشرى . مثل : ذهب أصحابنا ، أو وعند أصحابنا البصريين [٤] وإنما طريقته

= البغية ١/ ٣٤٢ ، شذرات الذهب ٢/ ١٥ ، الأعلام ٧/ ٩٥ .

(١) المفضل للسخاوى ٢/ ٩١٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المفصل للزمخشرى صـ ٧٣ ، ٧٣ ، ١٣٥ .

الوحيدة فى دعم رأية أو ترجيح ما يختاره قائمة على الدليل وقوة الحجة والبرهان ، وبغير الدليل يكون متحررًا من التقيد .

اهتمامه بالعلة النحوية :

كان لصاحب المفضّل ولع عجيب وشغف كبير بالتعليل ، وأكاد أن أقول : إنه ما ترك ظاهرة لغوية إلا والتمس لها العلة .

سواءُ أكانت العلة مما يسوغ أم مما لا يسوغ ، أم كانت من الخيال ، أم من المحسوس ، والعذر له فى ذلك أنه جاء فى عصر الازدهار ، وعصر صرف العلماء فيه عنايتهم إلى طلب العلة النحوية والتماسها ، حيث كانت نزعة النحاة آنذاك تميل إلى تغليب المنطق ، وتدخل القياس المنطقى فى القياس النحوى ، وأخذ العلماء به فى تفريغ المسائل وتحليلها فى كل فن ، وفى ذلك يقول مازن المبارك فى كتابه العلة النحوية : «إن النحويين حاولوا تطبيق أحكام المنطق على منهجهم وقواعدهم ، وشتان ما بين المنطق العقلى وأحكامه الثابتة ، وبين الأسلوب اللغوى ووسائله المتطورة» [(١)] .

ولعله تأثر بأبى على الفارسى وبالزمخشرى فى تعليل الظواهر اللغوية والتماس العلل وتفصيلها . وقد تنوعت طبيعة العلة عنده [(٢)] .

إذن فهذا الاهتمام ببسط العلل والأحكام النحوية والتقسيمات ما هو إلا انعكاس لظلال التعليل التى تركت بصماتها الواضحة على المشرق العربى حتى غدا ذلك التعليل ساحة فكرية يتباهى به العلماء كُلٌّ فى ميدان تخصصه وفى مجال دراسته . على عكس ما كان فى المغرب العربى حيث شاع المذهب الظاهرى [(٣)] على يد ابن

---

(١) ينظر : كتاب العلة النحوية نشأتها وتطورها لمازن المبارك صـ٧٥ .

(٢) وبها قامت على أساس لغوى أو لهجى ، أو فلسفى أو منطقى أو فقهى .

(٣) المذهب الظاهرى يعنى بالعمل بظاهر النصوص من كتاب وسنةٍ بجميع الدلالات وطرح التعويل على محض الرأى . =

حزم فتأثر به كثير من العلماء وسحبوه على ميادين تخصصهم [١] .

نماذج من تعليلاته فى المفضل :

وأبين جانبًا من عنايته بالتعليل وأشير إلى بعض النماذج من ذلك فى كتابه المفضل :

قال فى باب إن واخوتها [٢] : «قال البصريون : إن هذه الحروف مثل الفعل فى الاختصاص بالدخول على الأسماء والاختصاص علة العمل ، ولهذا قال الزمخشرى : « وارتفاعه عند أصحابنا بالحرف» لأنه أشبه الفعل فى لزوم الأسماء؛ وإنما كان الاختصاص واللزم علة العمل؛ لأن الاختصاص واللزوم دليل القوة؛ لأن مالا يختص يضعفُ ، وما لزم يقوى ، وما قوى يعمل؛ لأن العمل أثر القوة أيضًا فإن معانيها معانى الأفعال ، وأيضًا فإنها يتصل بها الضمير كما يتصل بالأفعال نحو إننى وإنك وأنه كما تقول ضربنى وضربك وضربه وأشبهت الفعل الماضى فى بنائها على الفتح » [٣] .

كما أنه كثير الاعتراضات . كقوله فى ذلك الباب أيضًا :

فإن قيل : فقد رأينا ما يختص ولا يعمل كالسين وسوف ، وقد ، ولام التعريف ، أجبت : فأما حرفا الاستقبال فإنهما صار بدلالتهما على الزمن المعين بمنزلة الفعل نفسه والشىء لا يعمل فى نفسه [٤] .

وفى تعليل بناء المنادى يقول السخاوى : « إنما بنيا ـ المفرد لوقوعهما المبنى ، لأنهما

= ينظر : البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للإمام الشوكانى ٢/ ٢٩٠ .

(١) تأخذ العلة عن السخاوى أسبابًا تقتضى حدوثها ، فمن أسبابها أمن اللبس ، طلب الخفة ، الاختصار ، حمل الشىء على نظيره حمل الشىءِ على نقيضه ، التشاكل والتشابه ، الاتباع . مراعاة المعنى .

(٢، ٣) السخاوى فى المفضل ١/ ٣٥٦ .

(٤) المصدر السابق ٢/ ٤٣٩-٤٤١ .

وقعا موقع يا أنت أو يا إياك؛ لأن النداء مواجهة ومخاطبة ، وقيل : إنما بنى ؛ لأنه أشبه الأصوات ، والأصوات مبنية وما أشبه المبنى يبنى ، وإنما يبنى على حركة ليميز عن ما لم تكن حال إعراب ، ففضل بذلك لما كان له أصل فى التمكن ، وكانت ضمة ؛ لأنه لو بنى على الكسر أشبه المضاف إلى ياء المتكلم فى قوله يا غلام » .

فى علة النصب فى اسم «إن» يقول السخاوى : « إنما لزم تقديم المنصوب على المرفوع فى باب «إن» لأنها بالقياس إلى الفعل ضعيفة ، وعمل الفعل فى المرفوع أقوى منه فى المنصوب ، لترا خيه عنه فقدم المنصوب ليقوى العامل الضعيف على العمل فيه ، وأما المرفوع فمستغنٍ بقوته عن مجاورة العامل ، وقيل : دليل آخر ــ إن المرفوع لو تقدم لجاز إضماره ، و«أن» لا تتصل بها التاء ولا « الواو » كما تتصل بالفعل نحو قمت وقاموا . فإذا تأخر وأضمر كان منفصلاً .

وقيل : علة أخرى ، إن هذه الحروف فروع على الأفعال فى العمل ، ولما كانت الفروع تضعف عن الأحوال شبهت بالأصول فى أضعف أحوالها ، وأضعف أحوال الفعل أن يلزم تقدم منصوبه على مرفوعه فى نحو : ضرب زيدًا علامُه [(١)] .

وإنما جاز تقدم الخبر إذا كان ظرفا؛ لأن «إن» غير عاملة فيه لأنه ليس الخبر على الحقيقة ، وإنما الخبر ما تعلق به : أى معنى الاستقرار [(٢)] .

وكذا يفرق بين ما ولا المشبهتين بـ«ليس» كأن يعقد مقارنة بينهما فيقول : « إذا أشبه الشيءُ الشيءَ فى أمرين فأكثر فما زاد أعطى حكمه ، ما لم يفسد المعنى؛ و«ما» قد أشبهت «ليس» فى النفى مطلقًا ، وفى الحال خاصة؛ لأن «ليس» لنفى الحال ، و«ما» كذلك تنفى الحال ، فى نحو قولك : ما يكتب ، وتنفى من الماضى ما قرب من

---

(١) المفضل ١/ ٣٦٠ .

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٦٠ .

الحال ما كتب ومعنى «ليس» نفى مضمون الجملة فى الحال ، نحو قولك : زيدٌ قائمًا الآن ، ولا يجوز ليس زيد قائمًا غدا . وأما «لا» فتنفى الماضى والمستقبل «فما» أوغل فى الشبه «بليس» لاختصاصها بنفى الحال دون «لا» موافقتها «ليس» فى ذلك فقد أشبهتها جميعًا «ليس» فى أمرين فى النفى وفى الدخول على المبتدأ والخبر ، فلهذا أعطى أهل الحجاز «ما» حكم ليس فرفعوا بها الاسم ونصبوا الخبر ، ولم يعملها بنو تميم أصلا وهو القياس عند سيبويه ؛ لأنها غير لازمة مختصة ، فهى كحرف الاستفهام ، وأما لا فتكون عاملة وغير عاملة نحو لا أذهب ولا أخرجُ والعاملة على نوعين ما عمل تشبيها بأن ، وما عمل تشبيها بـ «ليس» وهى فى الضربين لا تعمل : لا فى النكرة [(١)] .

السخاوى يهتم بالتعليل اهتمامًا كبيرًا وهو ظاهر فى كتابه المفضل ، ويكاد كتابه يذكر ضمن كتب التعليل فى النحو . ما بين الوراق [(٢)] والعكبرى .

ذكر فى باب المجرورات : أن الجر علم الإضافة؛ لأن المضاف إليه متوسط بين الفاعل والمفعول ، ليس وبواحد منهما فجعلت حركتها ، وأيضًا فإن المفعولية لما اختصت بالنصب من أجل ثقلها بالكثرة ، واختصت الفاعلية بالرفع من أجل خفتها بالقلة مع حصول الفرق بين الفاعل والمفعول وبقيت الإضافة ، ولا بدَّ لها من حركة ولم يبق غير الجر ، وقيل : لما كان المضاف إليه متصل تارة بالفاعل كقولك : ضربك غلام زيد ، وتارة بالمفعول كقولك : ضربت غلامَ زيد ، لم يكن بُدٌّ من حركة

---

(١) المفضل للسخاوى : ١/ ٣٧٦ .

(٢) هو : محمد بن عبدالله بن العباس الوراق ، ت . ٣٨١هـ ، أبو الحسن ، المعروف بابن الوراق ، كان من طبقة أبى طالب العبدى كان جيد التعليل فى النحو ، من كتبه : علل النحو ، والفصول فى نكت الأصول ، ومنهاج الفكر فى الخيل . نزهة الألباب : صـ٣٣٧هـ ، بغية الوعاه : ١/ ١٢٩ ، الوافى بالوفيات : ٣/ ٣٢٩ .

تخالف حركتها فتعين الجرُّ .

وأيضًا : لما كان الرفع للفاعلية وشبهه ، والنصب للمفعولية وشبهه . وكان المضاف يكون فاعلا فى المعنى ، ومفعولا فى المعنى ، فالفاعل فى المعنى ، نحو : أعجبنى قيام زيد ، والمفعول فى المعنى : أعجبنى ضرب زيد . أُعطى حركة بين تينك الحركتين ، وهى الكسرة ، وهذه الحركة من الباء ومخرجها من بين مخرج الواو والألف ، والباء أيضًامتوسطة بين نقل الواو وخفه الألف وإضافة الشىء إلى الشىء إمالته إليه .

ولا يكون الاسم مجرورًا إلا بالإضافة ، فإذا قلت : مررت بزيد ، أضفت بالباء مرورك إلى زيد ، فالباء حرف إضافة . إذا قلت : عجبت من بكر؛ أضفت عجبك إلى بكر بـ«من» ، وإذا قلت : غلام زيد ، أضفت أحد الاسمين إلى الآخر ، والمعنى غلام لزيد .

وقال أبو الفتح [(١)] : « إن هذه الحروف حروف الجر إنما جَّرتْ ؛ لأن الأفعال التى قبلها ضَعُفتْ عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التى بعدها فاحتاجت إليها لتستعين بها على الوصول إليها ، فقالوا : عجبت من زيد . فمن ثم جعلت الأسماء مجرورة . ولم يفض إلى الأسماء النصب الذى يأتى من الأفعال ؛ لأنهم أرادوا أن يجعلوا بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره فرقا ليميزوا السبب الأقوى من السبب الأضعف ، وجعلت هذه الحروف جارة ليخالف ما بعدها لفظ ما بعد الفعل» [(٢)] .

---

(١) هو : عثمان بن جنى الموصلى ، ت . ٣٩٢هـ ، كان من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو ، والتصريف ، وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو ، صنف الخصائص فى النحو ، سر الصناعة ، اللمع فى النحو . معجم الأدباء : ٣/ ٤٦١ ، مرآة الجنان : ٢/ ٤٤٥ ، سير أعلام النبلاء : ١٧/ ١٧ .

(٢) المفضل للسخاوى : ٢/ ٨٣١ وما بعدها ، سرعة صناعة الإعراب : ١/ ١٤٠ لابن جنى تحقيق/ حسن سنداوى ط . دار القلم ـ دمشق ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م ط . الأولى .

التعليل فى الضمائر :

قال فى ضمير الرفع المتصل «التاء» كما كان متحركًا ولم يكن ساكنا تقول : ضربتُ ، فالتاءُ ضمير الفاعل وحُرِك ؛ لأنه اتصل بالفعل فغير له بالسكون .

يريد السخاوى أن الفعل سكن لأجل ضمير الفاعل ـ التاء ، أو ـ نا . قال : فلو سكن ـ أى الضمير ـ لا جتمع ساكنان ـ وقيل : لئلا يلتبس أيضًا ـ بتاء التأنيث ، وليس بمستقيم؛ لأن الحركة قبل تاء التأنيث ، والسكون قبل هذا ، وإنما كانت الحركة ضمة لأن التاء لثلاثة : للمتكلم ، للمخاطبين ، المذكر والمؤنث ، فضمت تاء المتكلم؛ لأن أقوى من المخاطب ، فأعطى أقوى الحركات ، وهو الضمة ، وكسرت تاء المخاطبة ؛ لأن الكسر من جنس الياء فى ضمير المؤنث فى تفعلين وبقى المخاطب فتعين الفتح .

ويقول المتكلم عن نفسه ، وعمن معه من واحد فصاعدًا : ضربنا ، يقول ذلك للمذكر والمؤنث [1] .

التعليل فى ألف المثنى :

قال السخاوى ~ فى المفضل : معللا للألف والميم فى ضربتما » وتقول للمخاطب . ضُربتُ أو ضربتَ بفتح تائه إن كان مذكرًا وبكسرها إن كان مؤنثا . وإن خاطبت اثنين قلت : ضربتما مذكرين كانا أو مؤنثين ؛ لأن التثنية لا تختلف طريقها ، فالميم إيذان بأنك جاوزت الواحد ، والألف للتثنية ، وإنما ضمت التاء وكانت فى خطاب المفرد مفتوحة لرفع اللبس؛ إذ لو قيل : ضربتما بفتح التاء وقع للمخاطب . أن «ضربت» كلمة و«ما» كلمة أخرى . فضمت التاء لتدل على أن الكل كلمة واحدة ، وإنما زيد الميم ولم يكتف بزيادة الألف والتاء ، واجتنابًا للبس؛ لأنا لو قلنا : أنتما ونحن نقول فى القافية للمخطاب أنتا . لا لتبس الواحد بالاثنين ،

---

(١) المفضل للسخاوى٣/ ٣١ـ٣٣ .

ولما كان المضمر من جملة الأسماء ، وكانت الميم من الزوائد فى الأسماء زيدت ههنا .

وتقول للجمع ضربتمو . فالميم يؤذن بمجاوزة الواحد ، والواو للجمع ، ويجوز حذفها؛ لأنه لا يقع فى حذفها لبس من قبل أن الواحد لا ميم معه . والاثنين لا يسقط الألف من ضميرها إذا لم يلتبس بواحد و لا تثنية ، فلا مقال فيه .

وتقول لجمع المؤنث « ضربتُنَّى » بنون مشددة ، ليكون بإزاء الحرفين المزيدين فى جمع المذكر ، ولا يجوز أن تحذف النون هنا كما حذفت الواو؛ لأن ثقل الواو أشد .

وتقول فى المؤنثة : أنت تفعلين فالياء ضمير المؤنث ، وزعم الأخفش أنها علامة التأنيث ، وأن الضمير مستكن كما فى المذكر ، وذلك عن أصحاب سيبويه لا يصح [١] .

وكثيرًا ما ينصر مذهب ورأى سيبويه ، فيقول فى باب المصادر «وأما قولهم» : اشتمل الصماء ، وقعد القرفصاء ، فهو عند سيبويه ، فتنصب بهذا الفعل المذكور لمذهب غيره ، وليس بمحمول على فعل آخر ؛ لأنه ليس له فعل يقدر من الصماء والقرفصاء ، فلما كان ضربا من الاشتمال وضربا من العقود تعدى إليه لأنه يتعدى إلى جميع أنواع الاشتمال والعقود [٢] .

وأما رجع القهقرى ، فإن سيبويه يقول : إن القهقرى منصوب بفعل آخر من لفظ المصدر وهو قهقر وهو يعنى الرجوع إلى الخلف ، وغيره يقول : هو منتصب برجع ، كأن يقول رجع الرجوع المعروف بالقهقرى [٣] .

التعليل فى الحاق نون الوقاية بالحروف :

قال السخاوى : «والأكثر فى لعل . لعلى كما فى القرآن العزيز ، ويعبر لمذهب الجمهور بالأكثر : ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر:٣٦] ، وعند الخليل أنهم اختاروا

(١) المفضل للسخاوى ٣/ ٣٦ .

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٩٠ .

(٣) المفضل للسخاوى ١/ ٣٨٨ .

ذلك فى لعل؛ لأن اللام تناسب النون ، ولذلك تبدل منها . كما قالوا أصيلال فى أصيلان ، وقد جاء عن العرب لعلنى وهو فصيح .

وشبهت ليت بهذه الأربعة ، فحذفت النون معها لما بينهن من المؤخاة ، قال الفراء ليس مستحسن إلا فى الضرورة [١] .

وعلل لماذا لم يضعوا علامة فى الضمير تدل على تثنيته أو جمعه كالاسم الموصول هذان ، واللذان ، فكم يقولوا أنتان ، وهوان ، وهيان .

قال السخاوى : « فإن قيل : كالاسم والاشارة والموصول مثل المضمر فى أن معرفته لا تتنكر فلما لهم ـ أى العرب ـ لم يضعوا للمضمر ما هو صورة التثنية؟! فيقولوا : أنتان وهوان ، وهيان كما قالوا : ذان واللذان؟ قيل : اسم الاشارة والموصول أشبه بالأسماء المتمكنة من المضمر ـ لأنهم وصفوا «ذا» و«الذى» ووصفوا بهما حين قالوت ـ مررت بهذا الرجل ويزيد هذا ـ ومررت بالرجل الذى قام أخوه ، وحقروهما كما حقروا الأسماء المتمكنة ، فصاغوا لهما على صورة تثنيتها صيغًا تشبهها .

ولما لم تقرب المضمرات من الأسماء المتمكنة صيغت لها تثنية على غير حد الواحد [٢] .

وذكر تعليل أبي الفتح بن جنى [٣] : « قال : وقال أبو الفتح : لا تصح تثنية الموصل؛ لأن ما لا يجوز تنكيره لا تصح تثنية ؛ لأن التعريف باقٍ عليه فى حال التثنية كما فى الإفراد؛ لأنه إنما تعرف بصلته موصولٍ فى الحالتين ، فقولك : ضربتُ اللذين قاما ، وهذه أسماء لا تنكر أبدًا؛ لأنها كنايات وجارية مجرى المضمرة ، وإنما صيغت ألفاظها ، للتثنية واخترعت ، وليست كالتثنية فى زيد وزيدان ، وإنما صيغت على

---

(١) المفضل للسخاوى٣/ ١٣٠ .

(٢) المفصل ٣/ ١٣٧ .

(٣) الخصائص ٢/ ٢٩٧ .

صورة ما هو مبنى [١] .

التعليل فى بناء المنادى المفرد وبنائه على الضم خاصة :

قال السخاوى : « وإنما بنى على حركة ليميز عن ما لم تكن له حال إعراب ، ففضّل بذلك لما كان له أصل فى التمكن ، وكانت ضمة؛ لأنه لو بُنى على الكسر أشبه المضاف إلى ياء المتكلم فى قوله : يا غلام . ولوُ بنى على الفتح لم يكن فرق بين المعرب والمبنى فى النداء .

وقيل : لما وجب بناؤه كرهوا أن ينصبوه ، فيكون غير خارج عما وجب له فى حال الإعراب ، كما كرهوا أن يفتحوا «قبل وبعد» فيشبه حالهما فى البناء حالهما إذا كانا معربين » [٢] .

والعلة الأولى : ذكرها ابن السراج فى الأصول [٣] .

والثانية : ذكرها المبرد فى المقتضب [٤] .

ذكر السخاوى عن الكسائى تعليله فى هذه القضية فيقول : « وقال الكسائى : لما كان المنادى لا عامل له يصحبه ، وكان مفعول المعنى لم أنصبه ، فيشبه المفعول الذى لا ينصرف ، ولم أخفضه فيشبهُ المضاف فرفعتهُ بلا تنوين ، ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق ، فأما المضاف فإنى وجدت أكثر الكلام منصوبا فحملت المضاف على وجهٍ من النصب » [٥] .

وشبه الخليل النداء بقبل وبعد ، وإنما نصبوا المضاف ؛ نحو يا عبدالله يا أخانا حين طال الكلام ، كما نصبوا قبلك وبعدك » ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل وبعد ،

---

(١) المفصل ٣/ ١٦٠ .

(٢) المفصل للسخاوى ٢/ ٤٤١ .

(٣) الأصول لابن السراج ١/ ٤٠٥ .

(٤) المقتضب ٤/ ٢٠٢-٢٠٥ .

(٥) المفصل ٢/ ٤٤٢ ، وينظر : المقتضب ٤/ ٢٠٥ ، شرح السيرافى ٣/ ٨٢ ،٨١ ، الإنصاف ١/ ٣٢٦ .

وتركوا التنوين فيه كما تركوا التنوين فى قبل وبعد ، ولم يرتضِ هذا السخاوى .

حيث قال : وهذا يبطل بالنكرة الذى ليس بمقصود . وعلل لبنائه على الضم :

وعلل لبناء المنادى المفرد المعرفة ، والنكرة المقصودة .

فقال : وإنما بنيا لوقوعهما موقع المبنى؛ لأنهما وقعا موقع [يا أنت] ؛ لأن النداء مواجهة ومخاطبة ، ولكنهم عدلوا عن أن يقولوا [يا أنت ، أو يا إياك] ؛ لأن المنادى إذا قال [يا أنت] أو [يا إياك] جوّز السامع أن يكون المدعو غيره فعدلوا لهذا إلى اسمه . فلما وقع اسمه موقع المبنى بنى ، فالبناء فيه عارض؛ لأنه إذا أخرج عن النداءِ رجع إلى الإعراب ، ومما يدل على أن الأصل «يا أنت» قول ابن دارة [(١)] :

يا مُرَّ يا بن واقعٍ يا أنتا أنت الذى طلقت حين جعتا[(٢)]

وسمع عن بعض العرب : اقعد يا إياك . وتأويل الأصمعى بين ابن دارة على حذف المنادى . والتقدير عنده : يا رجل أنت المدعو .

---

(١) هو : سالم بن مسافع بن عقبة وداره لقب أُوّمه واسمها سيقاء . شاعر مخضرم وهجاء وبسببه قُتِل فى خلافه عثمان بن عفان ﷺ بالمدينة . ينظر : معجم المؤلفين ٤/ ٢٠٤ ، الأعلام للزركلى ٣/ ١١٦ .

(٢) من الرجز لسالم بن دارة . ويروى :

يا أبجر يا ابن أبحرٍ أنتا .....

الأبجر : المنتفخ البطن ، عام جعتا : فى الوقت الذى وقعت فيه المجاعة . والمعنى : يذم به المخاطب بأنه عظيم البطن وابن عظيمها ، وأنه طلق نساءَه حين لم يجد ما يسد به رمقه أو يملأ بطنه ، وأبى السعى لجلب رزقهن . والشاهد فيه : (يا أنتا) حيث نادى الضمير الذى فى موضع رفع ، واستدل به النحويون على أن المنادى يجوز أن يقع مضمرًا ، فإن المظهر بصورة الرفع ، والضمير ضمير رفع . ويجوز أن يكون ضمير نصب على محل المنادى ؛ لأنه منصوب فى الأصل لوقوعه موقع المفعول به ، فلما وقع موقع اسم الخطاب وجب أن يكون مبنيا كما أن اسم الخطاب مبنى . ينظر : المقتضب ٤/ ٢٠٤ ، الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٢٥٣ ، التخمير ١/ ٣٢٥ ، توضيح المقاصد ٣/ ٢٧٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٧ ، المسألة ٤٥ من الإنصاف ، الخزانة ٢/ ١٣٩ ، شرح للتبريزى ١/ ٣٦٧ ، ابن يعيش ١/ ١٢٧ .

وقالوا فى قول الآخر : « اقعد يا رجل إياك أعنى ... » [١] .

ونقل ابن الأنبارى عن البصريين : « بأن المفرد المعرفة إنما بنى ؛ لأنه أشبه كاف الخطاب ، وكاف الخطاب مبنية . فكذلك ما أشبهها . ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه : الخطاب ، والتعريف ، والإفراد . ومنهم من قال : إنما بنى لأنه وقع موقع اسم الخطاب؛ لأن الأصل فى قولك : يا زيد ، أن تقول : يا إياك ، أو يا أنت؛ لأن المنادى لّما كان مخاطبا كان ينبغى أن يستغنى عن اسمه ويؤتى باسم الخطاب فيقال : يا إياك ، أو أنت ثم ذكر البيت السابق » [٢] .

وذكر ابن الحاجب وأبو حيان أَنَّ نداء الضمير شاذ [٣] .

ويريد السخاوى بكلامه السابق أن يؤكد على أن الضمير مبنى وما وقع موقعه يأخذ حكمه ؛ لذا كان الاسم المفرد المعرفة والنكرة المقصودة مبنيين فى النداء . هذا هو العلة فى البناء فى الاسم المفرد المعرفة إذا نودى .

وقيل : إن المبنى فى النداء ، إنما بنى لأنه أشبه الأصوات ، والأصوات مبنية وما أشبه المبنى يُبنى ، وذلك أن من الأصوات ما يقصد به التنبيه . إما بالدعاء نحو جَوْتَ أو الزجر نحو هلا ، وعدس ، والنداء تنبيه . فبنى المنادى لذلك » [٤] .

كقول الشاعر :

عدس ما لعباد عليك إمارة نجوت وهذا تحملين طليق [٥]

فعدس هذا اسم صوت لزجر البغل مبني على السكون .

---

(١) المفضل للسخاوى ٢/ ٤٣٩ .

(٢) ينظر : الإنصاف المسألة ٥٤ ، الرضى ١/ ١٢٠ ، الخزانة ٢/ ١٣٩ .

(٣) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٢٥٣ ، الارتشاف / ، الخزانة ٢/ ١٣٩ .

(٤) المفضل للسخاوى ٢/ ٤٣٩ .

(٥) البيت من الطويل ليزيد بن نافع مفرغ في ديوانه (ص١٧٠) ، وعباد والي سجستان لمعاوية ﷺ .

التعليل فى نون الوقاية :

يهتم باللغة كثيرًا ويستدل عليها بكلام العرب :

يقول بعد أن ذكر خلاف البصريين والكوفيين فى اشتقاق الاسم من الوسم أو من السمو [١] .

قال : « وفيه لغات يقال : اسمُ ، وسِمُ ، وسُمُ وأنشد أبو زيد :

باسم الذى فى كل سورةٍ سُمُهْ قد وردتْ على طريق تَعْلَمُهْ [٢]

وكذا أنشدوا قول الآخر :

والله أسماك سِمُا مباركا آثرك الله به إثاركا [٣]

كثير التقسيمات :

يقسم السخاوى النحو إلى ثلاثة أقسام : إعراب وبناء وتصريف .

ويعرف التصريف بأنه نقل الكلمة من وزن إلى وزن .

ثم يقسم الإعراب إلى رفع ، ويعرف الرفع والنصب ثم يقول :

والنحو منقول من المصدر فى قولهم : نحا ينحو نحوًا ، أى : قصد ، لُقّبَ به قسم من أقسام اللغة . وهو العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب هذا قول أبى على .

وقيل : هو العلم بأحوال الألفاظ من جهة ما ينطقُ بها على مذاهب العرب .

وأما علم اللغة : فهو حفظ ألفاظ العرب بعينها ومعرفة معناها من غير قياسٍ لغيره عليه ... [٤] .

---

(١) المفضل ١/ ٨٠ .

(٢) من الرجز فى النوادر صـ١٦٦ ، المقتضب ١/ ٢٢٩ ، المنصف ١/ ٦٠ ،

(٣) الرجز لابن خالد فى التنبيهات صـ٢٤٦ ، ابن الشجرى ٢/ ٦٦ ، الإنصاف ١/ ١٥ ، اللسان سمو .

(٤) المفضل للسخاوى ١/ ٢٧ .

وقال فى موضع آخر : « وقال أبو العباس : البصريون يكرهون أن يعطف الظاهر على المضمر المرفوع ويرونه جائزًا على ضعفه إلا أن يقوّى المضمر شىء كقوله : ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥] ، ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾ [المائدة:٢٤] .

وأما البارز المتصل فإنه كبعض حروف الكلمة ، ولاعتقادهم ذلك غيروا له الفعل

فى قولك : ضربتُ وضربتَ وضربتِ لئلا تتوالى الحركات الأربع فى الكلمة الواحدة ، وإذا كان كذلك فلا يعطف عليه أيضًا إلا بعد أن يؤكد كقولك : قمتُ أنا زيدُ [(١)] .

فإن طال الكلام بفاصل بين المعطوفين قام ذلك مقام التأكيد وجاز العطف كقولك : ما قمت ولا عمرو ، قال تعالى : ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام:١٤٨] ، وكل ما يؤكد من هذا فإنما يؤكد بالضمير المنفصل المرفوع .

وأما الضمير المنصوب بالعطوف عليه سائر من غير تأكيد ؛ لأنه فى تقدير المنفصل من الكلمة ، ولذلك لم يغيروا له الفعل كقولك : عمرو ضربك وزيدًا .

وأما المخفوض : فأهل البصرة لا يجيزون العطف عليه إلا بإعادة الخافض وأجاز ذلك سيبويه فى ضرورة الشعر .

وفى بعض نسخ الكتاب :

فاليوم أنشأت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

(١) المسألة خلافية ، فأهل الكوفة يجيزونه فى اختيار الكلام نحو قمت وزيدُ ، وأهل البصرة يمنعونه إلا فى ضرورة الشعر وهو حينئذ قبيح عندهم وسيأتى مزيد تفصيلاً فى مسألة العطف على الضمير المجرور .

يراجع : المقتضب ٣/ ٢١٠ ، الإنصاف ٢/ ٤٧٤،

(٢) من البسيط ، ولم ينسب لقائل معين ، والهجو هو الشتم بالشعر . يراجع : القاموس ٤/ ٤٠٥ .

يرجح مذهب سيبويه :

والدليل على أنه كان يختار مذهب سيبويه قوله في «هيهات» : والصحيح أنها صوت مبنى على الفتح والكسر والضم ، ولو كان «هيهات» بالكسر جميعا لما قيل : هيهات ـ بالنون . وكذلك المفتوحة لو كانت الهاء فيها للتأنيث كالهاء فى زلزلة لما قيل فيها «هيهات» بالنون ؛ لأن هيهات لا تقول فيه : إنه مؤنث ولا أنه جمع »[١] .

وهذا النص مما يؤكد على أنه كان يقدم قول سيبويه على غيره . بل ويرجحه .

قال سيبويه : « هيهات اسم بمنزلة الأصوات ، يعنى أنه اسم لبعد كما أنّ جده اسم لا سكت »[٢] .

قال السخاوى : « والقراءاة الشهوره بالفتح . هيهاتَ هيهاتَ »[٣] .

والشاهد فيه : «فما بك والأيام» حيث عطف قوله : «الأيام» بالواو على الضمير المتصل المجرور محلا بالباء فى قوله «بك» من غير إعادة العامل فى المعطوف . وذلك ضرورة عند البصريين . ينظر البيت فى ، الكتاب ٢/ ٣٨١ ، شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٧ ، شرح ابن عقيل صـ٥٠٣ ، شرح العمدة صـ٦٦٢ ، شرح المفصل ٣/ ٧٩ ،٧٨ ، اللمع فى العربية صـ١٨٥ ، المقاصد النحوية ٤/ ١٦٣ ، الخزانة ٥/ ١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣١ .

(١) المفضل للسخاوى ٣/ ٤٠٩ .

(٢) الكتاب ٢/ ٥٣ .

(٣) المفضل للسخاوى ٣/ ٤٠١ .

المبحث الثانى
منهجه في الاحتجاج لقضايا الخلاف

منهجه فى الاحتجاج : (السماع) :

السماع هو ما ثبت من كلام من يثق بفصاحته ، فيشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم ، وكلام نبيه الأمين ﷺ ، وكلام العرب قبل بعثته وفى زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرًا ، من مسلم أو كافر [(١)] .

والاستشهاد بكلام العرب : معناه أن يذكر النحوى أدلة نصية من كلام العرب أو كلامهم ، كى يستنبط منها القواعد النحوية التى يسير عليها وهذه الأدلة تستقرئ من كلام العرب نظمًا ونثرًا .

لم يكتف العرب النحويون بما وصلهم من الشعر والنثر من عرب الجزيرة قبل الإسلام وفى صدره ، بل خرجوا إلى البوادى فى قلب الجزيرة ، كما يتضح ذلك من مسألة الكسائى للخليل حينما أعجب بما حفظ بقوله : من أين أخذت هذا؟ فأجابه الخليل : من بوادى الحجاز ونجد وتهامة .

ولو تتبعنا كتاب المفضل لشرح المفصل لعلم الدين السخاوى لوجدنا : حينما يضع قاعدة نحوية يدعمها بسيل من الشواهد من كلام العرب ، ومن هذا المنطق بدأيت فكرة الاستشهاد بكلام العرب لوضع القواعد العامة للنحو واللغة .

وقد سلك السخاوى فى الاستشهاد بكلام العرب الفصحاء مسلك النحويين القدماء ؛ كالخليل وسيبويه وأمثالهم . فهو حين يقر قاعدة نحوية أو يناقشها أو يرجح رأيا ، أو يضعفه يأتى بسيل من الشواهد الشعرية والنثرية . وقد اشتشهد بمجموعة من أمثلة العرب منها : أصبح ليل ـ ماز رأسك والسيف ، شرأهر ذا ناب ،

---

(١) الاقتراح للسيوطى صـ٤٨ تحقيق/ د . أحمد محمد قاسم ط . السعادة ط . الأولى ١٣٩٦هـ .

ما كل سوداء تمرة ولا كل بيضاء شحمة ، ألا حظية فلا ألية

الاستشهاد بالقرآن الكريم :

القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد فى اللغة والنحو؛ لأنه كلام الله تعالى المنزل بلغة عربية فصيحة على قلب رسول الله ﷺ والمتحدى بأقصر سورة منه : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا﴾ [الإنسان:٢٣] فهو المعين الذى لا ينضب ، وهو البرهان الذى لا يرقى إليه الشك ، وهو الحجة التى تعنو لها الجباه ، ولما كان القرآن كذلك استشهد السخاوى بمتواتره وشاذه . وهذه الطريقة التى سار عليها كافة النحويين وذلك تقريرًا للأحكام والقواعد النحوية والصرفية .

لقد جعل السخاوى ~ القرآن الكريم والشعر العربى أصلًا من أصول الاحتجاج عنده فيقول : « وحذف المضاف [(١)] فى كتاب الله تعالى ، وفى أشعار العرب كثير ، فمنه قوله تعالى : ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف:٨٢] ، أى : أهل القرية ، ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة:٩٣] ، أى : حب العجل ، ﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟﴾ [الحشر:٢] ، أى : عقابه ، ﴿أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ۝٢ مَّـٰكِثِينَ فِيهِ﴾ [الكهف:٢، ٣] ، أى : فى نعيمه ، فمن يهديه من الله بعد الله ، أى : من بعد إختلاله ، ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَـٰتٌ﴾ [البقرة:١٩٧] ، إلى وقت الحج ، ﴿وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٧٧] ، أي : بر من آمن بالله ، وكذلك البر من اتقى ، أى : برُّ من اتقى ، ومنه قول الشاعر :

إذا نزل السماءُ بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا [(٢)]

ويحتج بالقرآن الكريم أيضًا فى تطبيق القاعدة النحوية وبالأحاديث النبوية

---

(١) المفضل للسخاوى ٢/ ٨٩٨ .

(٢) البيت من الوافر ، وانظر : المفضل ٢/ ٨٩٨ .

الشريفه ، وربما أتبع ذلك بالشعر محتجًا لمن خالف البصريين كقوله [١] : « ولو سميت بـ«أشِر» من قوله تعالى : ﴿كَذَّابٌ أَشِرٌ﴾ [القمر:٢٥] ، لصرفه على كل حالٍ ، وإن كان على زنة المضارع من قولك : وَشَرْتُ أشِرُ؛ لأن همزة «أشِرٍ» أصلية ، وهمزة «أِشرُ» زائدة ، ولو سميت بـ«أَشُدَّ» من قوله ﷻ : ﴿بَلَغَ أَشُدَّهُۥ﴾ [الأحقاف:١٥] ، لم تصرف؛ لأنه مثل أسُرُّ وأشُدُّ وأشُدُّ على الشيءِ ، وقيل فى أشدَّ : إنه جمعُ وإنه واحد والقول بأنه واحد يخالف رأى البصريين المتقدمين ، وحجة من قال : إنه جمعُ شِدّةٍ قول الشاعر :

قَد سَادَ وهو فتىً حتّى إذا بَلَغَتْ ... أَشُدُّهُ فَعَلاَ فى الِسّنّ واجْتَمَعَا [٢]

فالتأنيث يدل على أنه جمع . وقال الآخر :

بلغتها فاجتمعت أشُدّى ... وشَدّتِ الباطِلَ عَنّي جِدّى [٣]

وقال فى موضع آخر [٤] : عن كلمة يهود » وأما قول الشاعر :

فَرَّتْ يَهُودُ وأسملت جيرَانُها ... صمى لِما فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَام [٥]

---

(١) المفضل للسخاوى ١/ ١٤٩، ١٤٨ .

(٢) من البسيط وهو فى اللسان «شدد» وفيه : « علا فى الأمر » يدل فعلا فى السن . والأشد : القوة ، وهو ما بين ثمانى عشر سنة إلى ثلاثين . وقيل : أربعين أو إلى خمسين .
والشاهد فيه قوله : «بلَغَتْ أشده» على أن «أشد» جمع شدةٍ على غير قياس .
ينظر : خزانة الأدب ١/ ١٦١ ، شرح الكافية للرضى ١/ ٤٠ .

(٣) الرجز لابن نخيلة ، وهو من أرجوزة مدح فيها هشام بن عبدالملك .
والشاهد فيه : قوله : «فاجتمعت أشدى» والقول فيه كالقول فى سابقه وقد أجمع أهل اللغة على تفسيره بالقوة ، فيحتمل أن يكون تأنيث الفعل له باعتبار معناه لا لكونه جمعا .

(٤) المفضل ١/ ١٥١، ١٥٠ .

(٥) من الكامل للأسود بن يعفر فى ديوانه صـ٦ ، اللسان «صمم» «وهوذ» ، مجالس ثعلب صـ٥٨٩ ، معانى الحروف للرمانى صـ٦٧ ، والعينى ٤/ ١١٢ ، شرح شواهد الإيضاح صـ٤٣٧ ، والشاهد =

يستدل بالقرآن بالكريم وبكلام العرب :

نحو شرحه لمقدمة الزمخشرى : «الله أحمد» قال : وإنما قدم للاهتمام ولو قال أحمد الله لكان خبرًا خاليا من ذلك المعنى . وفيه زيادة فائدة وهو أنى لا أحمد إلا الله . قال تعالى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة:٥] ، وقال ﷻ : ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ [الزمر:٦٦] .

ويقول فى باب المصدر : « إنما جاز أن يقرن بالفعل غير مصدره لأن الفعلين بمعنى واحد . اتفقا فى الاشتقاق أو اختلفا . قال تعالى : ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح:١٧] ؛ لأن نبت وأنبت واحد وكذلك : ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل:٨] ، ﴿تَبْتِيلًا﴾ مصدر «بتَّل» ومصدر تَبَتَّلَ : التبتُّل ، قال سيبويه ــ رحمه الله تعالى : وزعموا أن فى قراءَة ابن مسعود : ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾ [الفرقان:٢٥] (١) ، لأن «نُزّل» و«أُنْزل» معناها واحد .

وقال القطامىّ :

وخير الأمر ما استَقْبَلْتَ منه ... وليس بأن تتبّعَهُ اتباعًا (٢)

لأن معنى تتبعّتُ واتبعتُ واحد (٣) .

وقوله :

وَهُم وردوا الكُلابَ على تميم ... بموج يَبْلَعُ الناس ابتلاعا (١)

= فيه «يهود» حيث أنه لم يصرفه على أنه علم للقبيلة .

(١) ينظر : قراءة ابن مسعود : البحر المحيط ٦/ ٤٩٤ .

وفيها قراءات أخرى . ينظر : معجم القراءات ٣/ ٤٠٢، ٤٠١ .

(٢) من الوافر للقطامى فى ديوانه صـ٣٥ ، والبيت من شواهد سيبويه ٢/ ٢٤٤ ، المقتضب ٣/ ٢٠٥ ، الخصائص ٢/ ٣٠٩ ، أمالى ابن الشجرى ٢/ ١٤١ ، ابن يعيش ١/ ١١١ ، الخزانة ١/ ٤٠٠ ، ١/ ٣٩٢ .

(٣) المفضل للسخاوى ١/ ٣٨٦ .

وقال رؤبة :

وقد تطوّيتُ انطِواءَ الحِضْب [٢]

وقال :

مصورة تُسالُ الشمس فيها تَحَالُ صيمَ شيمتها اختِالا [٣]

وقال :

بما لم تشكوا النعماءَ عندى وإنْ شئتمُ تَعَاودنا عِوَادَا [٤]

وقال امرؤُ القيس :

فَصِرْنا إلى الحُسْنى ورَقّ كَلاَمُنَا ورُضتُ فذلَّتْ صعبةً أَيَّ إذلالِ [٥]

وقال الله تعالى : ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء:٤٣] .

---

(١) للقطامى فى ديوانه صـ٣٦ .

(٢) الرجز فى ديوانه صـ١٦ وهو من شواهد سيبويه ٤/ ٨٢ ، والشاهد فيه : أن يكون الانطواء مصدرًا لتحوى ؛ لأن المعنى واحد .

(٣) من الوافر ينسب لابن أحمر فى ديوانه ، والرواية فى ديوانه صـ١٢٨ .

أبت عيناك إلا أن تُلجَّا وتختالا بمائهما اختيالا

وفى أمالى ابن الشجرى ١/ ١٣٨، ١٣٧ ، شرح أبيات سيبويه صـ٢٥٠ ، المفضل للسخاوى ١/ ٣٨٧ .

(٤) من الوافر بن جزءٍ من قصيدة له ، ذكرها أبو محمد الأعرابى فى فُرجة الأديب ، والرواية هناك : لما لم تشكروا المعروف ، ينظر : اللسان (عود) والمحتسب ١/ ١٨٢ ، الخصائص ٢/ ٢٠٩ ، ٣/ ٢١ ، الصحاح : ١/ ٥١٠ عود ، فى المثل والعود أحمد .

(٥) من الطويل لامرئ القيس فى ديوانه صـ١٠٩ ، وهو فى المحتسب ٢/ ٢٦٠ ، والخزانة ٩/ ١٨٧ ، الرواية وُضتُ بضم فسكون من راضى ألمه رياضا ورياضة إذا أذله وليس من الرضّ وهو الأدق والجرش يقال : رضت الحجارة فهمى مرضوضة ، ولو أراد البناء للمفعول من «راض المهر» لقال : وروض ، ينظر : القاموس المحيط «روض» ، تاج العروس «روض» .

وفى المعنى والاشتقاق إلا نزل أنهم يقولون على يدعه تركا؛ لأن معنى يدعه يتركه فهذا اتفاق . وتقول رضته تذليلًا ، وقعدتُ جلوسًا ومنعت حبسًا . وقال تعالى : ﴿فَسَلِّمُوا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النور:٦١] ، وقال سبحانه : ﴿وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٩٥] ؛ لأن «فضّل فى معنى آجر »[(١)] .

هذا وقد بلغ مجموع الأبيات التى استشهد بها علم الدين السخاوى فى كتابه المفضل شرح المفصل من الجزء الأول والثانى والثالث ١٦٢٩ (ألف وستمائة وتسعة وعشرون بيتا) من الشعر ، ففى الجزء الأول والثانى ٨٥٣ (ثمانمائة وثلاثة وخمسون بيتا) ، وفى الجزء الثالث ٧٧٦ (سبعمائة وستة وسبعون بيتا) .

احتجاجه بالقياس :

القياس لغة التقدير ومادته «ق ى س» وقاسه بغيره عليه يقيسه قيسا وقياسًا واقتاسه قدره على مثاله[(٢)] .

القياس عند المناطقة هو : حمل معلوم على معلوم فى إثبات الحكم أو نفيه عنه بأمر جامع بينهما[(٣)] .

وفى اصطلاح أهل الفن : حمل غير المنقول على المنقول إذا كان فى معناه ، وقيل : هو محاكاة العرب فى طرائقهم اللغوية ، حمل كلامنا على كلامهم فى صوغ أصول المادة ، وفروعها وضبط الحروف وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك من إعلال وإبدال وإدغام وحذف وزيادة[(٤)] .

والقياس أصل من أصول الاحتجاج عند السخاوى .

---

(١) المفضل ١/ ٣٨٨ .

(٢) القاموس المحيط مادة (ق .ى .س) .

(٣) مجموع المتون فى مختلف الفنون صـ٢٧٦ .

(٤) الاقتراح صـ٩٤ تحقيق / د . أحمد محمد قاسم ط . السعادة ط . الأولى ١٣٩٦هـ .

ذكر فى باب الإضافة عند الكلام على «كل» و«بعض» أنّ إلحاق الألف واللام بهما شاذ لم يسمع عن العرب . واستدل على ذلك بقول الأصمعى : وبذلك نزل القرآن . لكن أجاز دخول الألف واللام عليهما أى : كل وبعض ــ قياسًا على دخولها على لفظ «جميعًا» [(١)] .

يقول السخاوى : « قال الأصمعى : ومما تلحن فيه العوام : أخذت البعض وتركت البعض ، وهذا لحنٌ ؛ لأنهما معرفتان ، قال تعالى : ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٥] ، ولم يقل الكل آمن ، وقوله تعالى : ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ﴾ [غافر:٤٨] ، وقوله : ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس:٤٠] ، وقال : ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَّفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ [سبأ:٤٢] . فهذه الرواية وبذلك نزل القرآن وكذلك تنطق العرب بغير ألف ولام . ولم يسمع فى شعرها جاهلى ولا إسلامى يحتج بإلحاق الألف واللام فى كل وبعض ، وإنما يقع فى شعر المحدثين فلا يلتفت إليه .

قال أبو على : ومما يصح على صحة جواز دخول اللام عليهما أن أبا الحسن الأخفش حكم أنهم يقولون : مررت بهم كلا فينصبون على الحال . ويجرونه مجرى جميعًا » [(٢)] .

وإذا نصبوه على الحال فلا ريب فى دخول اللام عليه ، وقال غيره : يجوز ذلك من جهتين .

أحدهما : أن «لا» تقدرها مضافين إلى معرفة فإنهما يضافان إلى النكرة فيكونان نكرتين . نحو : كل رجل ، وبعض رغيف . والأخرى : أن يكون كلٌّ على ما ذكره

---

(١) ينظر : المفضل للسخاوى ٢/ ٨٥٥ .

(٢) المفضل للسخاوى ٢/ ٨٥٥ .

أبو الحسن من الحال فيجوز إذْ خالها عليه كما دخلت فى الجميع [١] .

ومع أنه كان يحتج بالمسموع من العرب وبشعر الاحتجاج إلاَّ أنه كان يرجح القياس .

فهو لم يرتض مذهب الكسائى فى دخول الألف واللام على المضاف فى نحو قولك : الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم . واختار مذهب البصريين لأَنّ السماع يشهد له ، ورد قياس الكسائى كما ضعف النقل عن العرب فى جوازهم الثلاثة الأبواب والخمسة الأِشبار ، ومن قال ذلك غير صحيح قياسًا على الحسن الوجه .

فقال : والذى ذهب إليه الكسائى خارج عن القياس ؛ إذ لا معنى لإضافة المعرفة وقياسه على الحسن الوجه . لا يستقيم ؛ لأنك لو قلت : حسنُ الوجه لم يتعرف بالإضافة ؛ لأنه فى نية الانفصال والتنوين ، فلذلك جاز إدخال الألف واللام فى الحسن ، وأما ثلاثة الأبواب فهو متعرف بالإضافة فلا تدخل عليه الألف واللام .

وأما النقل عن العرب فإنه ضعيف ومما يدل على ضعفه أن قائله غير فصيح ، لأنهم لم يقولوا : النصف الدراهم ولا الربع الدينار . فلما لم يطرد لم يكن ما سمع منه بالقوى؛ لأنه لو كان قويا لم يقتص فيه على بعض الصور دون بعض والفصيح الصحيح ثلاثة الأبواب [٢] .

ويقول فى زيادة الباء فى خبر «ما» : ويختار رأى الزمخشرى والكوفيين ، ثم يقول : « إلا أن الأخفش أجاز أن يقال : زيدٌ بقائم ، قال : يعنى الأخفش ــ لأن الخبر مثل المبتدأ من حيث كان المبتدأ ، فإذا جاز زيادتها فى المبتدأ ، نحو : بحسبك زيدٌ ،

---

(١) المفضل للسخاوى ٢/ ٨٥٦، ٨٥٥ .

(٢) المفضل ٢/ ٨٤١ -٨٤٣ بتصرف .

يريدون : حسبُك زيد ، جاز زيادتها فى الخبر قال الشاعر :

تقـول اقتلـوا قيـسًا وجُـزُّوا لـسانه بحـسبهم أن يَقطَـع الـرأس قـاطعُ

فعلى قول الأخفش يجوز أن يقال : ما زيدٌ بمنطلق على لغة بنى تميم ، ولا يكون لذلك على الوجه الذى زيدت له فى لغة أهل الحجاز ، واستدل الأخفش على ما ذهب إليه بقوله تعالى : ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس:٢٧] ، فأما قولهم : بحسبك زيدُ فهو شاذ من كلامهم ، والشاذ لا يقاس عليه ، وأما قوله تعالى : ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ فليس «جزاء» وإنما هو خبر مبتدأ محذوف والتقدير : وجزاء الذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها »[(١)] .

من أصول الاحتجاج كثرة الاستعمال :

ربما ينقل النص كاملا . ويراعى كثرة الاستعمال عند العرب فى الاحتجاج ويقول بالنحت كما هو المشهور عند علماء اللغة فى نحو «عبشم» فى عبد شمس قال فى الجزء الثالث من المفضل : « وأما ويلمه ، فالأصل فيه : ويل لأمة ، فإذا أدغمت لام (ويل) فى لام الجر فى قول أبى علىّ . قال : ثم حذفت لكثرة الاستعمال . فصار ويل لأمة . وقال : وجاز إدغام هذا ـ وإن كان منفصلاً . وكان قبل الحرف المدغم ساكنا؛ لأن الياء حرف ليس هو مثل : حسب بكر ، وكان هذا حسنا إذا كانوا قد قالوا فى عين شمس : عبشم .

فأدغموا وحكوا الساكن . ولم يحسن هذا فى : قوم موسى؛ لأن عبد شمس كثر استعماله ، وهو علم ، والأعلام تغير كثيرًا ، فإذا جاز هذا فلا إشكال فى حسن إدغام ويلمه إذا أدغم؛ لأنه لزم الحذف لكثرة الاستعمال ، كما لزم المعيدى فى تصغير معدى المخفف»[(٢)] .

---

(١) المفضل للسخاوى ٢/ ٢٧.

(٢) السخاوى فى المفضل ٤/ ٤٣٥ .

والملاحظ من خلال النص السابق أنه يقدم كثرة الاستعمال فى الكلمة حتى لو توفر فيها الشروط ، ويجعله أصلاً من أصول الاحتجاج عنده . والنص منقول من كلام ابن الشجرى فى الأمالى [١] .

وقال السخاوى فى حركة ياء الإضافة . «حكم ما أضيف إلى يا المتكلم» وقد قرأ نافع «ومحياىْ» فأسكن الهاء فى الوصل قال أبو على : « وهو شاذ عن القياس والاستعمال ، فالقياس أنه التقى ساكنا لا يلتقيان على حدهما فى محياىْ ، والاستعمال أنك لا تجده فى نثر ولا نظم ، قال : ووجهه أن البغداديين حكوا : التقت حَلَقَتا البطان وحكى غيره «ثلثا المال» ومثل ذلك ما حكاه يونس «اضربانْ زيدًا» . «واضربنان زيدًا» وأنكر سيبويه هذا من قول يونس . قلت : وروى ذلك عن نافع قالون ، والمشهور عن ورش قال عبدالصمد بن عبدالرحمن : أمرنى ورش أنّ أنصبهما . وقال : هو أقيس فى النحو والإسكان ـ أيضًا ـ مروى عن ورش عن نافع؛ ووجهه أن الألف فيها مَدّ قام مقام الحركة وقد أجاز ذلك يونس ، ويجوز أن يقال : إنه أجرى الوصل مجرى الوقف .

وقد قرأ حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب «مصرخىّ» بالكسر .

وقال القاسم بن معن : « هو صواب وكان عالما ثقة ، وقال قطرب «هى لغة بنى يربوع يزيدون على ياء الإضافة ياءً؛ لأن الياء أخت الهاء والكاف ، فكما » [٢] .

احتجاجه بالحديث النبوى الشريف :

إن المتتبع لمسيرة الاستشهاد بالحديث النبوى فى النحو والصرف يجد أن القرن السادس الهجرى وما بعده ــ كان يمثل مرحلة نضوجها وتكاملها وانطلاقا من أفقها الضيق ، ليلاً حلق الدرس وصفحات المصنفات النحوية فى هذا القرن فلا

---

(١) الأمالى لابن الشجرى ٢/ ٥ .

(٢) المفضل للسخاوى ٢/ ٩١٢-٩١٤ بتصرف واختصار .

غرو إذ قلنا : إن هذا القرن هو قرن الاستشهاد بالحديث النبوى فى النحو العربى ، وأن ابن مالك وابن خروف كانا من التابعين للأعلام الذين استشهدوا بالحديث فى هذا القرن .

فمن علماء القرن الذين استشهدوا بالحديث فى مواضع كثيرة العلامة الزمخشرى وينبغى أن يوضع الزمخشرى فى أوائل الذين يستشهدون بالحديث النبوى فى النحو واللغة ، ففى كتاب المفصل عدد كبير من الأحاديث التى يستشهد به على قضايا نحوية ولغوية فمن ذلك :

ما جاء أن حيهل وحيهلا جاء معدى بنفسه وبالياء وبعلى وبإلى ، وفى الحديث : «**إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمرو**» [(١)] .

وكذلك استشهد به السخاوى فى المفضل .

واستشهد بما روى عن زيد بن ثابت ﷺ : « **هؤلاء المحمدون بالباب** » [(٢)] على أن العلم المثنى والجمع يعرف .

واستشهد بالحديث على أن اسم التفضيل يفرد أو يطابق إذا أضيف إلى معرفة ، وقد اجتمع الوجهان فى قوله ﷺ : « **ألا أخبركم بأحبكم إلى وأقربكم منى مجالسًا يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا** » [(٣)] .

وكذلك ابن الشجرى أحد علماء هذا القرن يستشهد بالحديث النبوى مستدلا به على بعض الأحكام النحوية واللغوية ، ولم يقتصر على الحديث فحسب ، بل

---

(١) المفصل صـ١٥٢ ، والحديث ذكره العجلونى فى كشف الخفاء ١/ ١٩٠ تحقيق / أحمد القلاش ط . مكتبة التراث الإسلامى ـ دار التراث ـ القاهرة .

(٢) المفصل صـ١٥ .

(٣) المفصل صـ٨٩ . والحديث أخرجه أحمد فى المسند ٢/ ١٨٥ عن ابن عمر ﷺ .

احتج بكلام الصحابة ـ رضوان الله عليهم ، وأقوالهم نقلتها لنا كتب الحديث مع أقواله ﷺ ، وقد وقف النحاه منها موقفهم من الحديث فمنعوا الاستشهاد بها .

ومثال ذلك ما روى عن أبى عبيدة : أن المهاجرين قالوا : يا رسول الله ، إن الأنصار قد فضلونا ، أنهم آوونا وفعلوا بنا فقال : « **ألستم تعرفون لذلك؟** » ، فقالوا : بلى ، قال : « **فإن ذلك** » ، استشهد بالحديث على جواز حذف الخبر قال : قوله : « فإن ذلك » معناه فإن ذلك مكافأة منكم لهم [(١)] .

واستدل بقول عمر ﷺ لما طعنه العلج : « يالله ويالمسلمين» على أن النداء يأتى استغاثة [(٢)] .

واستشهد بالحديث أبو البركات بن الأنبارى فى مواضع متعددة من كتبه فمن ذلك : قوله ﷺ : « **الثيب تعرب عن نفسها** » [(٣)] أى : تبين وتوضح ، استشهد به على بيان معنى الإعراب ، قال أما الإعراب ففيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون سمى بذلك ؛ لأنه يبين المعانى ، مأخوذ من قولهم : « أعرب الرجل عن حجته إذا بينه ، ومنه قوله ثم ذكر الحديث » [(٤)] .

وكذلك استشهد ابن الخشاب على بيان معنى كلمة الإعراب بالحديث السابق .

ولم يكن السخاوى بدعًا من علماء ذلك القرن فإنه استدل بجملة الأحاديث السابقه فى موضعها .

إن ظاهرة الاحتجاج بالحديث بلغت زورتها واكتمل نموها ، وأصبحت من أهم

---

(١) الأمالى الشجرية ١/ ٣٢٢ .

(٢) الأمالى ١/ ٢٧٥ .

(٣) الحديث أخرجه ابن ماجه فى (كتاب النكاح ـ باب استئمار البكر والثيب) ١/ ٦٠٢ ح (١٨٧٢) ، وأحمد فى مسنده ٤/ ١٩٢عن أبى ثعلبة الحشنى .

(٤) أسرار العربية صـ١٨ .

مصادر الاحتجاج خلال القرن السادس والسابع من الهجرة ، فقد كان العلماء فى هذه الفترة يعدون الحديث الشريف المصدر الثانى من مصادر الاحتجاج فى النحو واللغة بعد كتاب الله تعالى ، ومن ثم وجدنا شيخنا السخاوى يحتج بالحديث الشريف فى مواطن كثيرة فى شرحه الذى أسماه « المفضل شرح المفصل » من ذلك :

استشهاده بقوله ﷺ : « **ارجعن مأ زورات** » [(١)] فقلبت الواو ألفا تخفيفًا وقال الكوفيون : إنما أراد به إزدواج الكلام لقوله : « ما جورات » .

وقوله ﷺ : « **ليس من أمبر أمصيام فى أمسفر** » [(٢)] استشهد به على إبدال اللام ميما إذ الأصل : ليس من البر الصيام فى السفر « فأبدل لام المعرفة ميما » [(٣)] .

واستشهد أيضًا بالحديث فى قوله ﷺ : « **أن قومًا قال لهم رسول الله : من أنتم ؟** » ، قالوا : بنو غيان ، فقال : « **بل أنتم بنو رشدان** » [(٤)] .

فالاحتجاج بالحديث بلغ غايته عند نحاة القرن السادس الهجرى وما وليه وأصبح هذا الإتجاه مطردا دون اعتراض من أحد ، فكان العلامة الزمخشرى يكثر منه واتخذه أصلًا من أصول الاحتجاج به على قواعد النحو وأحكامه ، وحذا حذوه شيخنا العلامة السخاوى حتى تمثل أخيرا باتساع ودون قيد أو شرط عند أشهر نحاة القرن السابع الهجرى « ابن مالك » مما جعل أبا الطيب يقول : « لا نعلم أحدًا من علماء العربية خالف فى هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان فى شرح التسهيل لابن مالك ، أبو الحسن بن الضائع فى شرح الجمل وتابعهما على ذلك جلال الدين السيوطى .

---

(١) الحديث أخرجه ابن ماجه (كتاب الجنائز ــ باب ما جاء فى اتباع النساء الجنائز) ١/ ٥٠٢ ح (١٥٧٨) عن على بن أبى طالب ﷺ .

(٢) الحديث أخرجه أحمد فى مسند ٥/ ٤٣٤ عن كعب بن عاصم الأشعرى .

(٣) ينظر : المفضل ٤/ ٢٤٠ .

(٤) الحديث أخرجه ابن سعد فى الطبقات الكبرى ١/ ٣٣٣ ط . دار صادر بيروت بدون تاريخ.

ويصرح أبو الطيب بأنه رأى الاستدلال بالحديث فى كلام أبى حيان نفسه ، وقد تأكد لى صدق كلام أبى الطيب حين وجدت أبا حيان يستشهد بالحديث فى مؤلفاته [١] .

وبعد : فإن الحديث النبوى الشريف لم ينل حقه من النحاة فقد رأينا سابقًا أنه لم يتوسع فيه أحد بحيث يمثل اتجاها ، إلا العلامة ابن مالك فهو عنده المصدر الثانى فى الاحتجاج بعد القرآن الكريم .

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ٣/ ١٩٩ .